جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم قانون الأعمال

مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

شعبة قانون الأعمال

تخصص القانون العام للأعمال

من إعداد الطالبتين :

–علوش صبرة اسمهان

– يحي نصيرة

تحت إشراف الأستاذ:

عسالي عبد الكريم

لجنة المناقشة :

أ/.....رئيسا.

أ/**عسالي عبد الكريم**.....مشرفا ومقررا.

أ/.....ممتحنا.

السنة الجامعية : 2013–2014

اعترافا بالفضل نتوجه بخالص الشكر والعرفان

إلى أستاذنا الفاضل المشرف

عسالي عبدالكريم

على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات

وإرشادات خلال إعدادنا لهذه المذكرة.

فجزاه الله عنا كل خير وأبقاه لطلبته عونا ومرشدا

وكما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى

كل من أمدّنا بيد العون والمساعدة في إكمال هذه

المذكرة وجميع أساتذتنا في الدرب الدراسي.

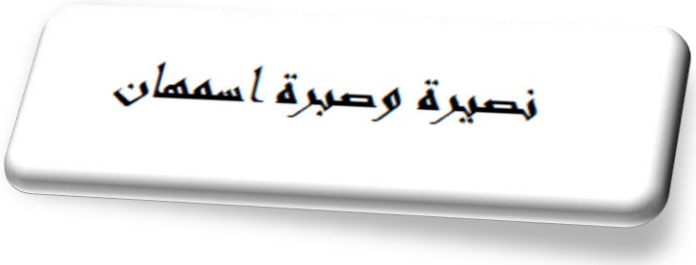

إهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى منبع حناننا أمنا

إلى العائلتين الكريمتين

إلى كل الأقارب والأحباب

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة .

نصيرة وصبرة اسمهان

قائمة أهم المختصرات :

أولا- باللغة العربية :

1. الغات : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.
2. ب ب ن: بدون بلد النشر.
3. ص : صفحة.

ثانيا- باللغة الفرنسية :

1. OMC: Organisation Mondiale du Commerce .
2. G.A.T.T: Général Agreement On Tariffs and Trade(Accord Général sur les Tarifs Douaniers et le Commerce).
3. G.A.T.S : General Agreement on Trade and Service (Accord Général sur le Commerce des Services).
4. P: Page.
5. Pp: de la Page ……à la page……..

مقدمـــــة

شهد العالم تطورات سريعة ومتلاحقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حاولت مجموعة من الدّول غدّاة انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، ايجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية، من أجل حلّ مشاكل تحويل العملة وتقييمها، وكذا توفير التّمويل للدّول التي تعاني من صعوبات مالية، ثمّ الإتّفاق من خلال مؤتمر" بروتن وودس" على انشاء كلّ من صندوق النّقد الدّولي والبنك الدّولي للإنشاء والتّعمير وأوكلت إليهما هذه المهمة وقامت هذه الدول بالاشتراك مع عدد من المؤسسات المتخصصة المتفرعة عنها، بالتّصميم والإشراف والإدارة لعمليات إدماج مستمرة لاقتصاديات الدّول المنفردة، في دائرة الاقتصاد العالمي، وللوقوف أمام أساليب الحماية التي تفرضها الدّول على تجارة الآخرين، التي كانت بمثابة عراقيل تقف في وجه التجارة الدّولية، تمّ التّوصل إلى اتفاق لتنظيم الشؤون التجارية وهو ما يعرف "بالاتفاقية العامة للتّعريفة الجمركية والتجارة والتي يرمز لها بال Gatt

هذه الاتفاقية سهرت على تنظيم التّجارة الدّولية قرابة نصف قرن، إلاّ أنّها لم تتمكن من تحقيق جميع الأهداف المسطرة لها، لأنّها كانت عبارة عن معاهدة دولية ولم تكن منظمة، وهو ما جعلها غير قادرة على إرغام جميع الأطراف المتعاقدة على الالتزام واحترام جميع المبادئ التي تقوم عليها خاصة الدّول المتقدمة التي كانت تخترق مبادئ هذه الاتفاقية مرارا. وقد أدى هذا إلى نشوب عدّة نزاعات بين هذه الدّول، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الإتّحاد الأوروبي.

وبسبب تصادم مصالح هذه الدّول وزيادة حدّة النّزاع حاولت الدّول الأخرى ايجاد وسيلة أكثر كفاءة وصرامة لتنظيم شؤون التجارة الدّولية.وكانت جولة الأوروغواي لمناقشة هذا الموضوع، وكللت المفاوضات في هذه الجولة باتفاق على انشاء منظمة لتتولى مهمة تنظيم التجارة الدّولية، وقد أصبحت الهيئة المسيرة والمراقبة كمنظمة تختلف في المفهوم وطرق العمل عن اتفاقية الغات التي أصبحت جزءا من المنظمة .

وهكذا تميّز القرن العشرين بانتشار المنظمات الدولية التي بفضلها أصبح العالم عبارة عن شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية، بسبب تداخل وظائف هذه المنظمات مع بعضها البعض.ويقوم النظام الاقتصادي الدّولي على المبادئ الواردة في مواثيق هذه المنظمات، وألزمت الدّول الأعضاء باحترام مبادئها كما ساهمت في تطوير الاقتصاد العالمي إلى تحول الاقتصاديات الاشتراكية باتجاه الاندماج في النّظام الاقتصادي العالمي أو نظام اقتصاد السوق المتميز بالمنافسة شبه الحرة وعدم الاحتكار.

وعاشت الجزائر كغيرها من الدّول التي انتهجت النّهج الاشتراكي سابقا، عدّة مشاكل اقتصادية واجتماعية خاصة مع التّحول الذي شهدته هذه الدّول بداية من منتصف الثمانينات النّاتجة في جزء كبير منها عن المديونية التي انفجرت كمشكل معقد في نفس الفترة.

وخلال الصعوبات التي عاشتها البلاد في عشرية التّسعينات، ظهر اقتناع السلطات الجزائرية بالاندماج في النّظام الاقتصادي العالمي الجديد، بالقيام بعدّة اصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها هذا النّظام بعد أن كانت محاولات الاصلاح مع بداية الثّمانينات غير مرتبطة بشكل واضح بهذا النظام وجعلها تفقد وقتا وفرصا ثمينة للنّجاح في تلك المحاولات.

وفي اطار الاصلاحات التي باشرتها من المنطق عدم القدرة على تحقيق النّمو الاقتصادي بمعزل عن العالم، فقد قامت الجزائر بعدّة اصلاحات لاقتصادها مع كل من صندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي، حتى وصلت إلى برنامج التّعديل الهيكلي بمنتصف التّسعينات. لهذا يعتبر موضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من المواضيع الهامة بالنّسبة إلى العديد من الدول والانضمام إلى هذه المنظمة يعني الموازنة بين الحقوق والالتزامات حيث أنّ البلد العضو يتمتع بالمزايا التي يمنحها له الأعضاء الآخرون وفي المقابل عليه تقديم

الالتزامات بفتح أسواقه والالتزام بالقواعد، هذه الالتزامات هي ثمرة المفاوضات الخاصة بالانضمام مما يبرز أهمية الموضوع ، منه يمكن طرح الاشكالية الاتية :

إلى أين وصل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما هي النتائج المترتبة في حالة انضمام الجزائر إليها أو عدم انضمامها؟

للإجابة على هذه الاشكالية سوف نتطرق إلى فصلين : في الفصل الأول سنتناول مآل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أمّا الفصل الثاني نتطرق إلى الانعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة [1].

1- *منتاوي محمد، ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام-النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر،200.، ص 4-6 .*

ضف إلى ذلك، سنحاول توضيح الخطوات والإجراءات التي قامت بها الجزائر في اطار مشروعها للانضمام إلى هذه المنظمة .

وكذلك نبيّن من خلال هذه الدراسة الشروط التفاوضية الواجبة على الجزائر والمراحل التي قطعها ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة .

ثم نحاول في تبيان أهم الانعكاسات الممكن وقوعها في حالة الانضمام إلى هذه المنظمة وفي الآخير سنقترح أهم الاجراءات الممكن إتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني .

ما مضمون مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

ما النتائج المترتبة عن انضمام أو عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

هل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عملية حتمية أم خيار ؟

الفصل الأول

مآل ملف انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيّتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية[2]، حيث قدّمت طلبها للانضمام إلى الاتفاقية العامة[3] في جوان1987 وبعد مضي 27 سنة لم تتحصل على العضوية في المنظمة العالمية ويفسّر طول هذه الفترة بالقيود والعراقيل الداخلية، فعملية الانضمام تتطلب تماشي عددا من قوانين وأنظمة البلد المرّشح مع تلك المطبقة في البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وبالتّالي كلما كان الفارق في الأنظمة والقوانين كبيرا كلما كانت هذه المفاوضات أطول[4].

نتناول في هذا الفصل الاصلاحات التي اعتمدتها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (المبحث الأول)، ثم المراحل المتبعة من طرف الجزائر في سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تبيان شروط الانضمام ومن ثم استعراض الاجراءات المتبعة (المبحث الثاني).

2_ www.mincommerce.gov.dz

3- تم التّوصل إلى هذه الاتفاقية في جوان 1947 من خلال عدّة جولات من مفاوضات جرت بين 23 دولة، أطلق عليها تعبير "الأطراف المتعاقدة "، تبادلت فيما بينها تنازلات جمركية في شكل اعفاءات وتخفيضات في الرسوم الجمركية على واردات كل منها، وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على هذه الاتفاقية في حينه .

4- خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 26 .

المبحث الأول

الاصلاحات المعتمدة من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إنّ الوضعية التي آلت إليها الجزائر بعد أزمات حادة كانت مزرية للغاية فقد كان ينبغي عليها ايجاد حلول واتخاذ اجراءات لمكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النّمو بعد عناد طويل فإنّ الحكمة كانت مبادرة الجزائر في اللجوء إلى صندوق النقد الدولي[5] الذي كان يفرض نفسه دون ارادتها[6]، حيث يعتبر صندوق النقد الدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساعد الأول للدول النامية على تخفيض نسبة الفقر أو حتى التخلص منه[7]، ووصل إلى درجة كبيرة من التّطور والتعقيد في الاقتصاديات الحديثة في تسيير أزمات العالم خاصة بعد أزمة المكسيك 1994-1995، كذلك أزمة اسيا 1997-1998 ، كما يفرض الصندوق رقابته عن طريق متابعة استخدام موارده[8]، سنتطرق في هذا المبحث إلى وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم الجزائر طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(المطلب الأول) وأسباب دوافع طلب الجزائر لهذه العضوية (المطلب الثاني).

5- الذي هو عبارة عن منظمة متعددة الجنسيات ووكالة لهيئة الأمم المتحدة ، يعمل على حسن سير النظام النقدي الدولي، أنظر :

GERARD MARIE Henry , Le FMI, Groupe Studdyrama, paris, 2012, p 09.

6- بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العامة وضرورة اصلاح الصندوق النقد الدولي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص 43.

7- KCODGOH Edgeweblime, Le FMI En Afrique, L'Harmattan, paris , 2012, p 34.

8- GERARD Marie Henry, op.cit, pp 91-94.

المطلب الأول

وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدّمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعلّ أهم هذه المشاكل انخفاض معدلات النّمو وزيادة حدّة التضخم وارتفاع حجم البطالة [9] ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور سوق المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدّين وهذه المشاكل تحدّ من التّقدم الاقتصادي والاجتماعي ممّا يؤدي إلى زيادة التبعية للخارج بسبب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي[10].

لذا عمدت الجزائر إلى اعادة التأهيل وتغيير السياسات الاقتصادية المتبعة في جميع القطاعات من خلال وضع استراتيجية شاملة تمكّن من التّسهيل في عملية الاندماج معتمدة

---

9 - تحت ضغط المديونية الخارجية اتبعت الجزائر سياسة الانكماش فتراجع الاستثمار ب 5.7% سنة 1990 و15 % سنة 1991 مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة في فترة الثمانينات من 16% سنة 1986 إلى 29 % سنة 1997 نتيجة عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على خلق مناصب الشغل ضف إلى ذلك ظهور ظاهرة التسريح الجماعي من الشركات المفلسة والمنهارة، أنظر :

BELLAL Samir, *Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie-une approche en termes de régulation*, Thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, Université Lumière de Lyon 2, Faculté de gestion et de sciences économiques,2010-2011, pp 206-217.

10- حاج رابح نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2002، ص 50-51.

في ذلك على المؤسسات النّقدية الدّولية من خلال الاتفاقات التي أبرمتها[11]، ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية[12] الضرورية التي تفرضها الظروف الداخلية للبلاد، فمن خلال هذا المطلب يتم التعرض إلى تأثير أزمة سنة 1986(الفرع الأول)، كيفية مواجهة أزمة 1986(الفرع الثاني)، وأخيرا سنتطرق إلى تقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

تأثير أزمة سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري

مع بداية الثمانينات خصوصا في سنة 1986 تعرضت الجزائر لانهيار أسعار النفط للمرة الثانية إلى أدنى مستوياته[13] الذي كان السبب الرئيسي في تفاقم المشاكل الداخلية للجزائر

11- في اطار التصحيح الهيكلي الذي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب، وكذا اعادة النظر في السياسات التجارية ومحاولة اصلاحها .

12- السياسات الاقتصادية تتمثل في سياسات الميزانية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، أما الاصلاحات الهيكلية تتمثل في تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف، تحرير الأسعار الداخلية، اصلاح النظام الضريبي وتسيير النفقات العمومية، اصلاح النظام البنكي والمالي، اصلاح المؤسسات العمومية وخوصصتها ، اصلاح نظام الحماية الاجتماعية، أنظر : عساس ايمان، اصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 134.

13- حيث انخفض من 35 دولار إلى 10 دولار للبرميل سنة 1986، أنظر : هني أحمد، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (موفم)، الجزائر، 1992، ص 86.

ونهاية النظام الاشتراكي وتبني النظام الرأسمالي[14]، وفي أواخر الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وتفاقم أزمة المديونية[15]، الأمر الذي ينتج عنه عجز في الاقتصاد الوطني، وهذا فرز تدهورا في الانفاق الاستثماري[16]، مما ولد آثار سلبية للغاية على الحياة اليومية للسكان حيث أدى هذا الإجراء إلى ندرة واضحة في المواد الأساسية وارتفاع أسعارها المحلية، حيث ترافق الأزمة ظاهرة من الجمود أو التدهور في النشاط الاقتصادي عامة[17].

كما شهد عام 1986 انعطافا ومنعرجا كبيرا في سوق النفط العالمي فبدلا أن تتحكم الدول المنتجة في أسعار البترول كما كان عليه الحال في السبعينات[18]، لكن بعد سيطرة الدول الصناعية تعرض سوق النفط لهزّة شديدة ومفاجئة بانهيار سعر البترول الذي كان يزيد بقليل عن 25 دولار في جانفي 1986 إلى أن بلغ أقل من 9 دولارات للبرميل الواحد في

14- ومن بين دوافع تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي: ارتفاع معدل التضخم ويعود ذلك إلى العجز النقدي للخزينة 190 مليار دج، وكذا العجز المتواصل في الموازنة العامة والسبب يعود إلى اعتماد الميزانية في مواردها على ارادات المحروقات التي تعتبر غير مستقرة ومرتبطة بالأسواق العالمية.

15 – من أسباب تفاقم أزمة المديونية نجد :

- ✓ ضعف النظام النقدي والاختلال في التوازن المستمر على المستوى الداخلي والخارجي،
- ✓ تذبذب المواد الطاقوية وعدم التوازن في ميزان المدفوعات، أنظر : GERARD Marie Henry,op.cit,pp 128-129.

16- بودرامة مصطفى، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 09 لسنة 2009، ص 180 .

17 – محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 22 .

18 – بحيث وصلت أسعار البرميل الواحد سنة 1979 إلى حوالي 33 دولار.

مارس[19]، كما تؤكد البيانات الكمية أنّ الواردات الجزائرية انخفضت من 62 مليار دينار سنة 1984 إلى 21 مليار دينار[20]، حيث انخفض سعر الدولار وأثر ذلك على المحروقات الوطنية[21].

الفرع الثاني

كيفية مواجهة أزمة 1986

عقب الأزمة الحادة التي تعرضت لها الجزائر عام 1986 واجهت السلطات الجزائرية صعوبات في تسديد ديونها مما جعلها تتجه إلى صندوق النقد الدولي، حيث أقبلت إراديا على تبني برامج مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، فمع تدهور التوازنات المالية الخارجية أجبرت الحكومة الجزائرية إلى التوجه إلى هذا الصندوق لطلب مساعدة مالية إلى

19- كما عرفت أسعار النفط انخفاضا متواصلا في الأسواق العالمية من 21.07 دولار للبرميل في نهاية الثمانينات إلى ما دون 10 دولارات سنة 1994 ، أنظر : بن شهرة مدني ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 3 .

20 – بنسبة تتجاوز 34% وكان ذلك في ظرف ثلاثة (3) سنوات وذلك نظرا لانخفاض الإرادات الوطنية من العملة الصعبة بسبب ما يعرف بالصدمة البترولية المعاكسة، حيث بلغت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوى لها في الأسواق الدولية منذ 1973 وارتفع خدمات الدين من جهة ثانية في حين تقليص الدولة للواردات الوطنية بهدف تلاقي كل الضغوطات الأجنبية التي تمس باختيارها التنموية آنذاك، أنظر : روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005–2006 ، ص 121 .

21 – مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية– دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر للفترة 1970–2003، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 72 .

غاية 1989[22]، إنّ انخفاض سعر النفط سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا، فهذه الارادات تكاد لا تكف لتغطية ايرادات الخزينة، قيمة الأرباح المدعومة للخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وسيجعل ايرادات الخزينة من الضرائب البترولية تقارب 27 مليار دولار، في حين تصل هذه الارادات إلى مستوى 23 مليار دولار في حالة انخفاض سعر برميل النفط إلى 40 دولار.

فلمواجهة احتمالات انخفاض أسعار النفط قامت الجزائر باتخاذ اجراءات استباقية تمثلت في التسديد المسبق للديون وتمويل التنمية اعتماد على أموال داخلية دون اللجوء إلى الاقتراض إلى جانب صندوق ضبط الإرادات الذي أصبح يضم في نهاية شهر نوفمبر 2008 ما قيمته4192.5 مليار دينار جزائري، هذه الموارد حسب محافظ بنك الجزائر لتمويل نفقات الاستثمار الحكومي وكذا مواجهة الطلب على القروض المصرفية خلال فترة تزيد عن السنتين [23]من جهته صرح الوزير الأول السابق أحمد أويحي أنّ الجزائر بإمكانها أن تقاوم لمدة 5 سنوات، حتى وإن انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 37 دولار، وفي هذه

22 – دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الاصلاح الهيكلي، دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1989–1999)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000–2001، ص 206 .

23– مغاري عبد الرحمان،« انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري»، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، أيام 20–21 أكتوبر 2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف ، ص 14.

الظروف بالذات ستقوم الجزائر بإطلاق برنامج انعاش جديد مدته (5) خمس سنوات بغلاف مالي [24].

وكذا نجد أنّه انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وما يترتب عنه من تقليص انتاج كل دولة منتجة ومصدرة للنفط سيترتب عنه تقلص اراداتها من صادرات المحروقات وتأثر ميزانيات حكوماتها، فلابد من اقتطاع مبلغ مالي معتبر يقارب 20 مليار دولار يخصص لشركة سونا طراك من أجل ضمان اعادة الانتاج والحفاظ على مستوى الانتاج وتوفير امكانيات الانتاج ودفع أرباح الشركاء الأجانب.

الفرع الثالث

تقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

يدل طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة[25]منذ سنة 1987 على رغبة سابقة لأوانها في القطيعة مع النظام الاقتصادي السائد في تلك الفترة، ويسجل

24 – هدفه معالجة المشاكل الاجتماعية المتمثلة في مكافحة البطالة، انشاء مناصب شغل سيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن، أنظر: حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر(1990–2000)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001–2002 ، ص 236.

25– هي اتفاقية جماعية تم التوصل إليها في 20 أكتوبر1947 بواسطة 23 دولة وأصبح عددها فيما بعد 118 دولة تسيطر على حوالي 90% من التجارة الدولية، ذلك أنّ مؤتمر جنيف في 1947 قد بحث مشكلتين في وقت واحد – الأولى هي ميثاق التجارة الدولية التي استؤنفت المفاوضات في نوفمبر 1947 .

هذا الطلب في اطار عملية مازالت في طور المشروع، حيث أنّ التدابير الأولى لعملية التحرير لم تتخذ إلاّ في سنة 1988 ومن هنا يمكن الافتراض أنّ الهدف الأول من طلب الانضمام هو الحصول على دعم وثقة المؤسسات الدولية فيما يخص الاصلاحات التي كانت تحضر، أما الهدف الثاني يتمثل في تسريع عملية الاصلاح [26]، ويجب التّذكير أنّ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لم تكن تشمل سوى تجارة السلع كما أنّ الضغط الذي يشكله الانضمام إلى تلك الاتفاقية لا يشترك في شيء مع الضغط الناتج عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة اليوم، فلم يكن هناك ضغط كبير على المؤسسات والقوانين الداخلية للبلدان وهو ما ترك استقلالية كبيرة في القيام بالإصلاحات.

وفي أفريل 1994 وأثناء انعقاد مؤتمر مراكش بالمغرب والذي عرف انشاء منظمة التجارة العالمية[27]، تحصلت الجزائر على صفة مراقب عام وطلبت هذه الأخيرة من منظمة التجارة العالمية أن يؤخذ طلب انضمامها بعين الاعتبار.

– الثانية هي مشكلة التعريفة الجمركية وكيفية ابرام اتفاق يتعلق بتخفيضها، أنظر : علي علي ابراهيم، منظمة التجارة العالمية جولة الأوروجواي وتقنين نهب العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 19.

26 – قامت الدولة بتحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية 1992 وخاصة المواد الغذائية، أنظر : بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 112 .

27– تم انشاءها في مراكش وكان ذلك في 15 أفريل 1994، حيث تعتبر أهم وأشمل الاتفاقيات الدولية التي وقعت في القرن العشرين كونها حلت محل الغات، أنظر : صلاح زيد الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 128 .

المطلب الثاني

أسباب ودوافع طلب الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة [28]امتداد لاتفاقية الغات ، فإنّ التفاوض في هذه الاتفاقية هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى حيّز الوجود[29]، حيث أنّ الأعضاء الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدين في اتفاقية الغات، وبما أنّ الجزائر لم تكن طرف متعاقد في الاتفاقية فإنّها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة، وسوف نسلط الضوء على الأسباب والدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة، فإنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس اجباريا على الدول بل هو خيار تختاره الدولة و ذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فإنّ طلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة، كان قناعة منها بأنّ الانضمام إليها قد يتيح لها فرص أفضل للإنعاش اقتصادها و تطويره .

28- أنها منظمة اقتصادية دولية تملك صلاحيات قانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها، تخولها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات أعضائها التجارية واتخاذ التدابير وإصدار التوصيات أو القرارات ذات القوة الإلزامية بشأن تعاملاتهم التجارية في السلع والخدمات، أنظر : محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 368 .

29- منتاوي محمد، ناصر دادي عدون، «انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة» : الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، عدد 2004/03 ، ص 70 .

الفرع الأول

تحفيز وتشجيع الاستثمارات

إنّ تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات، حيث يعتبر هذا المسعى الذي تعمل الجزائر على تحقيقه نقطة تحول مصيرية على نجاح الإصلاحات الاقتصادية فيها، فتقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني فرغم المؤشرات الاقتصادية المتذبذبة في الجزائر إلاّ أنّه من المحتمل جدّا أن يتزايد حجم الاستثمارات ابتداء"ا من الاستثمار الحكومي، وذلك لكون السوق الجزائرية سوقا واعدا ذات طابع استراتيجي مهم جدّا[30]، وعلى الجزائر توفير شروط ملائمة للمستثمرين في كل المجالات لجلب رؤوس أموال استثمارية جديدة[31]، فبالتّالي فإنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر[32].

30- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2011-2012، ص 83 .

31- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب سواء في مجالات الامتيازات التحفيزية والإعفاءات الضريبية اضافة إلى بعض الضمانات الأخرى والتي من شأنها جلب رؤوس الأموال إلى الجزائر وتوزيعها على كل القطاعات المالية والإنتاجية، وكذا تطوير مجال التّأمينات المتعلقة بالاستثمار، ضمان استقرار البيئة الداخلية .

32- منتاوي محمد، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 134-135.

الفرع الثاني

مسايرة التجارة الدولية

إنّ الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية للخارج، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماده على قطاع المحروقات الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية [33]ومن جهته يتميز الجهاز الانتاجي الجزائري بالضعف وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع والمعدّات الإنتاجية التي يستورد أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة ممّا يسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإنّ لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على مختلف احتياجاتها خارج اطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص والامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأنّ الجزائر تعتبر من الدّول المستوردة للغذاء، فالتجارة

33- إنّ الصادرات الجزائرية ترتكز أساسا على الثروة النفطية بنسب تفوق 95%، وإنّ كل انخفاض لأسعار النفط بقيمة 1 دولار سيسبب خسارة قيمتها 500 مليون دولار من الإرادات النفطية، بالتالي هي العجلة التي تحرك النمو الاقتصادي في الجزائر إلى الأمام أو إلى الخلف، حيث نجد أربعة عوامل أدت إلى انخفاض أسعار النفط ألا وهي : انخفاض تكاليف النفط المستخرج من بحر الشمال والذي تعتبر أسعاره أغلى من أسعار النفط الأوبك، الاختلال الموجود بين العرض والطلب في الأسواق الدولية للنفط، الطابع السياسي لأسعار النفط، ظهور وبشكل أوسع ما يسمى بالتكنولوجيا الحريصة على الموارد الطبيعية مثل الطاقة الشمسية والكهرباء، أنظر : شرماط سالم، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص ص 66- 73 .

الخارجية تلعب دورا فعّالا في الاقتصاد الوطني، فإذا أرادت مسايرة التطورات الحديثة فلا يمكن لها أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية[34].

الفرع الثالث

البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة

لا تقتصر آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على الدول الأعضاء بالمنظمة بل تشمل جميع دول العالم، وللاستفادة من المزايا الخاصة بالأعضاء فإنّ العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مادامت الآثار السلبية موجودة فعلا كالارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الذي يؤثر على موازين جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير ومنها الجزائر بغض النظر عن عضويتها أم لا.

إذ هناك عدة دول تتمتع بعضوية المنظمة[35]إذ تسيطر على 90% من المبادلات التجارية الدولية حتى سنة 2002، كما أنه هناك 40 دولة افريقية تتمتع بعضوية هذه المنظمة، بالإضافة إلى أغلب الدول العربية وهذا حسب تصريح وزير التجارة السابق [36].

34- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 223.

35 – عدد الدول الأعضاء في المنظمة 160 دولة منها 42 دولة اسلامية :

- 90% من اجمالي التجارة العالمية .
- 90 % من حركة رؤوس الأموال المستثمرة .
- 93 % من سوق الاتصالات وتقنية المعلومات .
- 92% من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.
- 92 % من حجم الخدمات المالية .

الفرع الرابع

الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء في المنظمة

إنّ المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النّامية الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها، وباعتبار الجزائر من الدول النّامية فإنها ستستفيد من هذه الامتيازات المتمثلة في المعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول في عدّة مجالات منها نسب أقل لتخفيض الدّعم ومدة السماح لفترة أطول لتخفيض التعريفات الجمركية.

وكذلك فترة أفضل لإزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية، وفي تطبيق القواعد الخاصة بالصحة والصحة النباتية ويتم ذلك باتخاذ اجراءات السلامة الصحية، وفرص أكبر لنفاذ السلع الوطنية إلى الأسواق العالمية[37].

– 88 % من مشتريات العالم في الطاقة ، الألمنيوم ، الحديد والبتروكيماويات، أنظر : رحموني الحسين، ندوة حول " نظام أفضليات التجارة فيما بين دول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي"، الشارقة، دولة الامارات المتحدة 19–20 مارس 2014، ص 52.

36 – تصريح نور الدين بوكروح : وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة في 2002/09/09 .

37 – غردي محمد، مرجع سابق، ص 223.

المبحث الثاني

المراحل المتبعة من طرف الجزائر في سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تقتضي أن تتكون القواعد العامة في القانون الدولي العام من مجموعة من الدّول تجعل من المنظمة وسيلة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها المشتركة، ولهذا فإنّ المنظمة الدولية ليست سلطة فوق ارادة الدول بل منفذة لإرادتها وتنشأ المنظمة نتيجة توافق ارادة الدول في موضوعات مشتركة حيث تضع كل منظمة شروط معينة للعضوية وتختلف هذه الشروط من منظمة إلى أخرى.

غير أنّه هناك شروط تشترك فيها كل المنظمات الدولية وهناك شروط أخرى تختص بها كل منظمة[38]، ففي هذا المبحث سنقوم بدراسة الشروط الواجب توافرها لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (المطلب الأول) وكذا الاجراءات التي اتبعتها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (المطلب الثاني) .

38- الفتلاوي سهيل حسين، مرجع سابق، ص 85.

المطلب الأول

شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يلتزم البلد الذي يسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [39]بعدة شروط تفرضها وتمليها عليه الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فعلى الجزائر القيام بتشريع اقتصادي يتطابق ويتماشى مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة والعمل على توفير مجموعة من الشروط[40]، ففي هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية(الفرع الأول)، ثم الشروط المتعلقة بتطبيق الاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة(الفرع الثاني)، وفي (الفرع الثالث) سنذكر الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة المواد الغذائية وتجارة السلع.

39 – تم انشاءها في عام 1944 في مراكش بالمغرب، وهذه المنظمة تتمتع بالشخصية القانونية كما يتمتع أعضائها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم، وبانشاء هذه المنظمة اكتملت أضلع مثلث" برمودا" الذي ابتدأ رسمها في منتصف الأربعينات في مؤتمر"بريتون وودز" لعام 1944، يتمثل الضلع الأول في صندوق النقد الدولي أما الضلع الثاني يتمثل في البنك الدولي أما الضلع الثالث فهو منظمة التجارة العالمية .

40– الملاحظ أنّ شروط الانضمام زادت تعقيدا منذ انشاء المنظمة العالمية للتجارة، ويتضح ذلك في طول مفاوضات دولة وحجم التنازلات في عدة قطاعات ومجالات اقتصادية واجتماعية وبعضها سياسية وإلغاء المزايا والتنازلات بدون مقابل.

الفرع الأول

الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية

أولا-الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات : يمثل الاتفاق العام لتجارة الخدمات المرحلة الأولى لتحرير التجارة الدولية للخدمات[41] فهذا الاتفاق يحدد المبادئ وكيفيات تجارة الخدمات على المستوى الدولي، والالتزامات العامة للدول العضوة ويوصف الإجراءات موضوع التزامات الدولة في مجال الدخول إلى سوق الخدمات كتحديد عدد المتعاملين الذين يمكنهم الدخول إلى الأسواق ونوعية الهيئات القانونية التي يمكنها دخول الأسواق[42] وكذا استثناءات الاتفاق[43] على أساس هذا الاتفاق تلتزم الدول بقبول الالتزامات الخاصة في قطاع الخدمات أولا يجب أن تلتزم بتشجيع حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بخصوص التخليصات أو الدفع في الخارج، تحديد التزاماتهم حول تحرير قطاع تجارة الخدمات وتحديد الاستثناءات الناتجة عن تطبيق مبدأ الدول الأكثر تمييزا .

حيث تقوم الجزائر خلال المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باقتراح موضوع الدخول إلى سوق الخدمات فإنّ البلدان العضوة تحاول الحصول على تحرير أكبر في مجال البنوك، التّأمينات والاتصالات فعلى الجزائر تحديد مجالات قطاعات

41- خلال جولة الأوروغواي تمّ تحديد 11 قطاع خدماتي على المفاوضات بين أعضاء الغات: النّقل، السياحة، التربية، البيئة، الصحة، التسلية، لأعمال، الاتصالات، المالية، التوزيع، البناء.

42- وجود البلد أكثر تفضيلا، عدم التمييز، تطبيق القانون بصفة منصفة والشفافية، احترام القانون في البلدان.

43- من بين الاستثناءات نذكر الاستثناءات المرتبطة بالاتفاقات التجارية التي أدرجت بند الدولة الأكثر تفضيلا، الدفاع الوطني، التعويضات وتدعيمات قواعد الصفقات العمومية، التحديدات الناتجة عن ميزان المدفوعات أين تكون المسائل مرتبطة بالأمن، أنظر : واضحي عثمان، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2008-2009، ص 150-151.

الخدمات التي تكون موضوع تحرير وكذا المجالات التي تبقى موضوع حماية بدّقة، فقامت الجزائر باتخاذ قرارات مهمة تمس محاور عديدة لتجارة الخدمات، وعلى سبيل المثال قطاع الاتصالات الذي عرف تطورا في الجزائر .

ثانيا – الشروط التفاوضية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية : تركزت مناقشات حماية حقوق الملكية الفكرية[44] المتعلقة بالتجارة حول تحقيق توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق والأهداف الوطنية للدول النّامية والمتمثلة في نقل التكنولوجيا، وتجنّب دفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع.

فاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية المؤسسة على مبدأ قيمة السلع والخدمات مرتبطة بالمعرفة والابتكار[45]، حيث أنّ اتفاق حقوق الملكية الفكرية يضع قواعد أساسية لحماية هذه المعارف والابتكارات في مجالات كحقوق المؤلف، العلامات الصناعية، المؤشرات الجغرافية [46]وبراءة الاختراع[47]، وعلى أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وضع عدد من الإجراءات للإعداد الفعلي قصد حماية حقوق الملكية.

---

44 – الملكية الفكرية هي أحد الجوانب التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة التي تتمثل في حماية حقوق المؤلف المبتكر والصانع وذلك من خلال منع تصنيع مثل هذه المنتوجات أو القيام بنسخ منها أو صناعة بعض المنتوجات مع التغيير في اسم المنتج مثل الأدوية أو نسخ برنامج الكمبيوتر أو غيره من المنتوجات، أنظر : اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، لبنان، 2003، ص 21.

45– يعرّف على أنّه توظيف واستخدام مبكر لفكرة ما بواسطة بنك وتجسيدها في شكل خدمة، فعملية الابتكار تأخذ شكلين الأول هو ابتكار منتجات جديدة والثاني ابتكار اساليب جديدة، أنظر : زايري بلقاسم، « آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر» على الموقع : manifest.univ-ouargla.dz

46– هي التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو أو في منطقة أو موقع في تلك الأراضي، حيث تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي.

47– عرف الدكتور عبد اللطيف هداية اللّه براءة الاختراع أنها الرخصة أو الإجازة التي يمنحها القانون لصاحب ابتكار لإنتاج صناعي جديد أو اكتشاف لوسائل جديدة على انتاج صناعي قائم أو نتيجة صناعية موجودة أو تطبيق جديد لوسائل

فمن جانب أخر فإنّ تطبيق هذه الاتفاقية حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية يلاقي على أرض الواقع عددا من المشاكل خاصة بالنسبة للتابعة سابقا للكتلة الاشتراكية لأوروبا الشرقية وبعض البلدان النامية لعدة أسباب، لكن السبب الأهم في ذلك يكمن في كون أنّ الملكية الفكرية لا ينظر إليها بأنّها تنصب في مجال القانون الخاص وبالتالي تخضع لقواعد القانون التجاري في اطار الحماية القانونية الملائمة وعليه منحت مهلة انتقالية للبلدان النّامية العضوة بالمنظمة العالمية للتجارة لتطبيق اجراءات حماية الملكية الفكرية فالجزائر على غرار عدد من البلدان التي هي في مرحلة انتقالية، تواجه عددا من المشاكل التي تشمل كافة جوانب الملكية الفكرية كما وردت في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعدّ الجزائر طرفا بمعاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية[48]، وكذا معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية المؤرخة في 1883/03/20[49].

معروفة للحصول على نتيجة أو انتاج صناعي، أنظر : طباع نجاة، حماية براءة الاختراع عن طريق التدابير الحدودية الخاصة بالمديرية العامة للجمارك " ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 387 .

48 – من بين أهدافها حماية حقوق النشر والتأليف على الساحة الدولية حيث تمّ ابرامها سنة 1986، فقد تمّ بمقتضاها انشاء مكتب دولي ليضطلع بتنفيذ المهام الإدارية، أنظر : بوخلو مسعود،" نجاعة دور المنظمة العالمية"الويبو" في حماية الملكية الفكرية"، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و29 أفريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 247 .

49 – تعتبر الدعامة الرئيسية التي يرتكز عليها نظام الحماية الدولية لحقوق الملكية الصناعية والتجارية، ورغم ذلك وجهت لها انتقادات، إذ يأخذ على الاتفاقية على أنّها كرست المساواة القانونية بتقريرها لمبدأ المعاملة بالمثل دون المساواة الفعلية، كما يأخذ عليها أنّها تقوم على نظام هش لتسوية المنازعات والتي تتمثل في محكمة العدل الدولية، أنظر : فتحي نسيمة، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع : قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012 ، ص 15.

الفرع الثاني

الشروط المتعلقة بتطبيق الاتفاق االخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة

يشمل هذا الاتفاق الاجراءات التجارية المتخذة في سياسات الاستثمار والتي بإمكانها أن تكون ذات عامل مانع على تجارة السلع، لذا فإنّ الاستثمار المباشر في تطوير كبير وقد أصبح وسيلة جدّ مهمة للنمو التجاري المتعلق بالسلع، فقد استعمل كوسيلة احتيال على الحواجز التعريفية الخاصة بالسلع والخدمات فمن المعروف مثلا أنّ المؤسسات الصناعية الكبرى تستثمر في المصانع لتعليب منتوجاتها وسلعها خاصة بالبلدان التي تضع حواجز لدخول السلع إلى أسواقها[50].

ولكن البلدان التي تتمتع بهذه الاستثمارات تفرض غالبا شروط بخصوص استعمال موادها الأولى ومعدات صناعية موجودة وكذا تصدير جزء من المنتجات من طرف المستثمر وهذا للتحديد من العامل السلبي المحتمل للاستثمار الأجنبي على منتجاتها الوطنية الخالصة.[51]

50 – الاحتمال التقليدي لمنتجي السيارات أو المواد الإلكترونية اليابانية الذين استثمروا بقوة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الأوروبية وهذا على التقييدات الجمركية التي وضعتها هذه البلدان على هذه المواد.

51 – واضحي عثمان، مرجع سابق، ص 163 .

باعتبار هذه المسألة في الحاضر يمكن أن تعدّ نظرية في الجزائر لأنّه يجب الاشارة باستثناء قطاع المحروقات الذي يخضع إلى نظام خاص، فإنّ الجزائر لا تعدّ بلد جذّاب للمستثمرين المباشرين الأجانب[52].

أما بالنسبة للإطار القانوني الجزائري المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، فإنّ الاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة لا يطرح مشاكل كبيرة، من بين المبادئ الأساسية للاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة مبدأ المعاملة الوطنية[53] لصالح الاستثمارات الأجنبية الذي يعتبر مبدأ أساسي وكذا مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، فعلى كل القوانين والتنظيمات[54] التي تمّ اعدادها لجلب وإبقاء وتطوير الاستثمارات الأجنبية احترام هذا المبدأ الأساسي .

الفرع الثالث

الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع وتجارة المواد الغذائية

أولا- الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع : تطبق هذه القواعد والمبادئ على كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والجزائر كمرشحة للانضمام فهي موجبة بقبولها، حيث

---

52 – كانت الاستثمارات الأوروبية في سنة 1996 موزعة كالتالي : 45 % موجه لتركيا واسرائيل 28 % مصر- 11.8 % المغرب- 7.13 % تونس- والجزائر لم تحصل سوى على 0.14 %.

53- بصفة عامة هي أن تلتزم كل دولة بمنح مواطني الدول الأعضاء معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لمواطنيها، أنظر: حمادي نوال، "حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية"، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و29 أفريل 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 285.

54- لا يعني قانون الاستثمار فقط بل كذلك في الخصوص القوانين المتعلقة بالقانون التجاري وقانون الجباية ، قانون البيئة، القانون العقاري، التنظيمات الجمركية والصحية الخاصة بالاستيرادات والتصديرات...الخ.

تلتزم البلدان المرشحة للانضمام أن لا تضع التعاريف الجمركية فوق بعض الحدود القصوى وبصفعة عامة تلتزم بتخفيض مستويات حقوق الجمركة في مدة لا تتجاوز 7 سنوات من تاريخ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة [55].

تتطرق المفاوضات إلى معدلات الحقوق الخاضعة للضريبة بالنسبة للمواد المستوردة وتقسيم هذه الحقوق الجمركية على مختلف أصناف المواد المستوردة، وكذا عدد التعاريف الجمركية التي لا تكون بها الحقوق محترمة اجباريا [56].

فمن الضروري التركيز خلال المفاوضات الخاصة بالانضمام على عدد من النقاط التي يجب على الجزائر الالتزام بها المتمثلة في :

- ✓ الالتزام بتخفيض عدد التوازنات الناتجة عن السياسة التجارية خاصة الفرق الكبير المسجل في التعريفة الجمركية وعدم وجود شفافية في تطبيق التعريفات والإعفاءات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ التحصيل الجيد للحقوق الجمركية التي يجب العمل على تخفيض نسبها العليا بهدف التحصيل لانسجام التعريفات والوصول إلى تبسيطها .
- ✓ تسوية وملائمة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالإجراءات التي تعدّ كعواقب غير تعريفية[57].

---

55 – واضحي عثمان، مرجع سابق، ص 138–139 .

56 – حيث طلبت البلدان العضوة في المنظمة العالمية للتجارة من البلدان المرشحة للانضمام خاصة الصين أن تحدد مستوى كحقوق جمركة لا تتجاوز متوسط 10% وقد اقترحت الصين مستوى 18 % سنة 1998 إلى أن يصل 10 % سنة 2005 .

57 – في هذا الاطار يجب أن تكون الإجراءات الصحية السارية المفعول التي تحفظ أمن المنتوجات الغذائية وصحة المستهلكين والحيوانات وكذا حماية البيئة، موضوع تنسيق مع الاتفاق المتعلق بتطبيق الإجراءات الصحية.

ثانيا- الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة المواد الغذائية: إنّ هذا الشق يعدّ من المستجدات التي أتت بها(GATT) لأنّ الفلاحة تمّ ادماجها في المنظومة التجارية المتعددة الأطراف، حيث أنّ التزامات البلدان العضوة في المنظمة العالمية للتجارة في الميدان الفلاحي هي ذات أسس[58]، ففيما يخص التحديدات الكمية فإنّ البلدان المرشحة للانضمام هم أحرار لاقتراح التعريفات مع تحديد هدف زمني بهدف تخفيضهم، أمّا التدعيمات المتعلقة بالإنتاج يجب أن تكون موضوع حساب دقيق لكل منتوج فلاحي متحصل على هذه التدعيمات وهذا ما يترتب من صعوبات تقنية لتجميع المعطيات واختيار المراحل التي تحسب خلالها هذه التدعيمات[59].

المطلب الثاني

الاجراءات التي اتبعتها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النّامية بعدّة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي ايمانا منها بأنّها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النّظام الاقتصادي الجديد، الذي يفرض التّجمع في تكتلات تمكّن البلدان النّامية من مواجهة التّخلف والمضي في الاصلاحات التي سارت فيها جلّ هذه الدّول، وقد دخلت مثل بقيّة البلدان النّامية في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانزماته على المعاملات الدّولية، ويحتّم على الدّول الاندماج

58 – التي تتمثل في :

– القيود الكمية يجب أن تستبدل بحقوق جمركية التي ستعرف تخفيضات لاحقا

– التدعيمات الوطنية للفلاحة التي لها أثر على التجارة الدولية للمواد الفلاحية، التي تستوجب تخفيضها قبل زوالها نهائيا .

– التدعيمات الموجهة للتصديرات يستوجب تخفيضها قبل زوالها نهائيا .

59– 5% بالنسبة للبلدان المتطورة و 10 % بالنسبة للبلدان النامية .

والانضمام إلى المنظمات العالمية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للاندماج في هذه المنظمة كان لزاما عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة و الشروع في مفاوضات ثنائية متعددة الأطراف[60]، وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع.

الفرع الأول

المرحلة الأولى 1987-1996" تقديم طلب الانضمام "

بعدما تمّ تحويل ملف الانضمام من الغات [61]إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996[62]، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، قامت هذه الاخيرة بتوزيع المذكرة على كل أعضاء المنظمة كما تمّ اعداد فريق عمل يتكون من عدّة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة وكلّف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة[63] حيث صرح

---

60 – مولحسان ايات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة (الجزائر– مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 260 .

61 – هي مجموعة من قواعد مخصصة لغرض محدد ألا وهو التجارة في السلع فقط وهي قواعد مؤقتة يخضع لها من هم أعضاء فيها عن طريق التفاوض، أنظر : ROLAND Seroussi, Les nouveaux gendarmes du monde– GATT, FMI et Banque mondiale ; Groupe ISC management, paris, 1994, p 1-2 .

62– إنّ أول اتصال الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة كان سنة 1987 كما سبق لنا ذكره في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، لكن الاتصال الفعلي لم يتمّ إلاّ في سنة 1996 بعد جولة الأوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

63– حفاف وليد، اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع : علوم التسير، تخصص التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 ، ص 132 .

كارلوس دالكاستيلو[64] بأنّ الجزائر تتوفر على جميع الامكانيات لكي تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني

المرحلة الثانية : تقديم مذكرة الانضمام

بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيّز الوجود تمّ تحويل ملف الانضمام من الاتفاقية العامة للتّعريفات الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، وقامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الانضمام فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تمّ توزيع هذه المذكرة من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة وقد احتوت هذه المذكرة معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والسياسة التجارية للبلاد.

حيث بعد اتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها ثمّ عرضها على مجلس الحكومة في شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، وبعدها قامت السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة[65] على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة

---

64 – رئيس المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة، يشغل حاليا منصب المستشار الخاص للمفاوضات التجارية الدولية لرئيس جمهورية الأوروغواي لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، أنظر : لعشب محفوظ، المنظمة العالمية للتجارة ، سلسلة القانون الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 42-44 .

65 – العناصر التي تحتويها المذكرة تتمثل في :

- ✓ تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها حيث تمّ التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية، القانونية والتشريعية.
- ✓ مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول الطالبة العضوية في سياستها التجارية.
- ✓ نظام الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
- ✓ نظام الخدمات المتعلقة بالتجارة.

في1996/06/05، وتمّ توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة ليتّم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من طرف وزير التجارة السابق نور الدين بوكروح.

الفرع الثالث

المرحلة الثالثة : مرحلة المفاوضات (1996-2002)

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري والسياسة التّجارية للبلاد جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والتي سنتطرق إليها من خلال ما يلي[66]:

أولا- الفترة من 1996-1998: انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدّة دول[67]، أمّا الاجابة على هذه الأسئلة كانت بشكل كتابي ولقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة يومي 16-17 فيفري 1997، حيث دار النّقاش حول المذكرة المقدمة من طرف

✓ شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تمّ التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، والذي انتقل من سياسة الخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق .

66- بريكي غيور،« بحث حول المنظمة العالمية للتجارة » ، http:/www.barikanet.com

67- الولايات المتحدة الأمريكية طرحت 170 سؤال، دول الاتحاد الأوروبي 124 سؤال، سويسرا 33 سؤال، اليابان 9 أسئلة، استراليا 8 أسئلة .

الجزائر وكذلك الإجابة على الأسئلة و قد بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر 500 سؤال.

ثانيا- الفترة من 2000- 2002 :

- ✓ **فترة 2000:** تمّ الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة من خلال الأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قدّمت لها، عملت الجزائر على تعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها في المنظمة .
- ✓ **فترة جوان 2001:** قدّمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الاصلاحات التي قامت بها .
- ✓ **فترة جانفي 2002:** تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، وقد قامت الجزائر بالرّد على هذه الأسئلة .
- ✓ **فترة فيفري 2002** : استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير واخصائيين يترأسهم وزير التجارة ووجهت عدّة انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة العالمية للتجارة حيث قامت الجزائر بتعديل الملفات المعنية بعد هذه الانتقادات .
- ✓ **فترة ما بين أفريل وماي 2002:** بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف وهذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان وسويسرا ومن خلال هذه اللّقاءات تمّ تقديم بعض الملاحظات وأسئلة أخرى تتعلق بالنّظام الجمركي ونظام الجباية والخدمات بصفة عامة .

✓ **فترة أكتوبر 2002** : لقد انتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت إلى المفاوضات الثنائية، حيث تمّ التّركيز في هذه المفاوضات على أهم النّقاط التي مازالت عالقة بين الطرفين [68].

الفرع الرابع

مرحلة ما بعد سنة 2002

التزم رئيس مجموعة العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "ألبيرتو دالوتو " ببرمجة الجولة 12 في بداية شهر فيفري 2014 في جنيف، وتمّ التّصريح بأنّ السّيد دالوتو التزم بعقد الجولة 12 من المفاوضات وذلك من خلال الاستقبال الذي خصّ به الوزير الأول "عبد المالك سلال" عند وجوده بجنيف في زيارة عمل في اطار التّوقيع على مذكرة التفاهم مع معهد الأمم المتحدة للتّكوين والبحث، وتمّ التّأكيد بأنّ اللّقاء بين الطرفين كان يرمي إلى اعطاء دفع حقيقي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ووضح أنّ السيّد سلال شدّد على أن تستأنف مدّة المفاوضات المبرمجة أولا وقبل نهاية شهر ديسمبر 2013 [69].

ودعى وزير التجارة السيّد "مصطفى بن بادة" بالتّعجيل بالجولة المقبلة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة موضحا بأنّ الجزائر أعربت عن أملها بأن تجري هذه المفاوضات قبل شهر ديسمبر القادم، و قد قال بن بادة في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية على هامش

68- من أهم النقاط العالقة نذكر تحرير الأسعار، تصدير و استيراد بعض المواد كالنّفايات المعدنية و المواشي ذات الخصوصية المحلية والتي لا تزال الجزائر تحتفظ على قواعد المنظمة.

69- «جولة جديدة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة »، في فيفري 2014 ، www.echouroukonline.com

الزيارة التي قام بها الوزير الأول لولاية غرداية" لقد أجبنا على جميع الاشكالات المطروحة خلال الجولة الاخيرة من المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي عقدت يوم 05 أفريل الفارط "، فمن أسباب طول مدّة المفاوضات أوضح الوزير أنّه هناك العديد من الملفات لم يتوصل الطرفين في شأنها إلى اتّفاق، مشيرا إلى طلب المنظمة العالمية للتجارة الغاء قاعدة 51/49%[70] المسيّرة للاستثمار الأجنبي وأكدّ على أنّه تمّ احراز تقدّم معتبر، لكنّ يبقى مشكل قاعدة 51/49 % التي ينبغي تسويته في اطار موقف وسط يرضي الطرفين مع الابقاء على الموقف السيّد للجزائر حول الاستثمار الأجنبي حيث أكدّ سلال بأنّ الجزائر ستحتفظ بهذه القاعدة التي تضبط الاستثمار الأجنبي حتى وإن كان هذا الخيار قد كلّف البلد انتقادات من كل الجهات وأكدّ أننا سنحتفظ بمبدأ 51/49% فلا يمكننا فعل غير ذلك في الوقت الرّاهن ولا يمكننا بيع البلد .

بالإضافة إلى تصريحات وزير التجارة السابق يقابلها تصريح الوزير الجديد عمارة بن يونس[71] حيث صرح بأنّ المهمة الرئيسية والجوهرية والأولوية التي حددها له رئيس الجمهورية تتمثل في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، معربا عن ارادة الجزائر الصارمة في استكمال مسار المفاوضات، ويرى متتبعون أنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يشكل خطرا حقيقيا على الجزائر، خصوصا في ظل هشاشة اقتصادها واعتمادها على تصدير النّفط وحده تقريبيا.

70- التي تبنتها الدولة الجزائرية في مجال الاستثمار الأجنبي، و ذلك بإعطاء الأولوية للطرف المحلي في أيّ شراكة تقام على مستوى التّراب الوطني مع أيّ شريك أجنبي في مختلف القطاعات، ويأخذ الشريك الجزائري نسبة 51% و يتولى تسيير بدرجة أكثر، فيما تعود نسبة 49% للشريك الأجنبي .

71- عيساني سفيان، «مخاطر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة»، www.djazairess.com/akhbarlyoum/

بينما يرى اخرون أنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية بات شرا منه ولا يمكن تفاديه، وقد سبق وأن أجرت الجزائر مفاوضات التي تستعد لتلقي ملاحظات وأسئلة البلدان الأعضاء في المنظمة خلال شهر ماي الجاري للإجابة عليها، قبل نهاية جوان 12 جولة من المفاوضات المتعددة اللأطراف قامت خلالها بمعالجة 1933 مسألة مرتبطة أساسا بنظامها الإقتصادي، وقد خصصت الجولة 12 من المفاوضات المتعددة الأطراف لعرض التّغيرات الدستورية والتّنظيمية التي أجرتها الجزائر ودراسة الأجوبة على أسئلة البلدان الأعضاء في المنظمة.

خلاصة الفصل :

إنّ الجزائر وباعتبارها دولة نامية تسعى إلى التنمية في جميع المجالات خاصة منها المجال الاقتصادي، عمدت بعد الأزمة البترولية سنة 1986 إلى اعادة إصلاح أنظمتها الاقتصادية على جميع الأصعدة من أجل تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة وأنّ عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح حتمية اقتصادية كما سبق ذكره، ذلك من أجل الاستفادة من ايجابيات الانضمام بالرغم من وجود بعض السلبيات التي سبتم التطرق إليها في الفصل الثاني، حيث يمكن تفادي هذه السلبيات بإتباع استراتيجية معينة لذلك قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة إلا أنّها إلى يومنا هذا لم تنظم بعد للمنظمة .

الفصل الثاني

الانعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إنّ الجزائر في سعيها إلى اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة، تعمل على محاولة التّأقلم مع معطيات النّظام التّجاري العالمي الجديد، وعدم التّأخر عن مواكبة الرّكب الاقتصادي العالمي للاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا النظام وبالمقابل تجنّب الآثار السلبية الناجمة عن البقاء في معزل عنه، لكنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة يفرض التزامات مختلفة على الدّول، هذه الالتزامات ستؤدي حتما إلى إفراز آثار متعددة تختلف باختلاف الوضعية الاقتصادية لكل دولة، لذا ارتأينا ضرورة معالجة الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (المبحث الأول)، والإجراءات الواجب اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني[72].

72- شريفي محمد، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الآثار الإستراتيجية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004 ، ص 133 .

المبحث الأول

الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

نحاول في هذا المبحث أن نحدد أهم الآثار التي يمكن وقوعها في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بما أنّها مازالت في مرحلة مفاوضات شاقة، ونبيّن أهم الآثار الناجمة عن الانضمام من خلال تحديد تأثيرها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي(المطلب الأول)، وتأثيرها على المجال المالي والمصرفي (المطلب الثاني).

إذ تختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى مدى قدرة الدولة على اعادة هيكلة اقتصادها وتوفير الظروف الملائمة للاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنحها اتفاقيات الغات[73]

المطلب الأول

الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

إذا كان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود بالنفع الكبير على الدول المتقدمة باعتبارها تملك مقومات النّجاح بسبب تحرير تجارتها وجودة منتجاتها وقدرتها على المنافسة، إلاّ أنه قد تكون له نتائج سلبية على الدول النامية وخاصة الجزائر بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية.

سنحاول في هذا المطلب تبيان الآثار المتوقعة عللى الجانب الاقتصادي(الفرع الأول) وكذا الآثار المتوقعة على الجانب الاجتماعي(الفرع الثاني).

73– بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم - الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 278. الاقتصادية، فرع: نظرية التحليل

الفرع الأول

الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي

أولا- الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي : إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عليه آثار منها ما هو ايجابي ومنها ماهو سلبي على الصناعة الجزائرية .

1-الآثار الايجابية تترتب في حالة انضمام الجزائر عدّة آثار على القطاع الصناعي وهي [74]:

*زيادة حجم الانتاج الأمر الذي أدّى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.

*توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية وبتكاليف أقل وذلك بتحرير التجارة الخارجية.

*خلق مجالات انتاج جديدة، الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل وبالتّالي التّخفيف من البطالة.

*الزيادة من حدّة المنافسة وذلك من خلال الدّعاية والإشهار والتّرويج ، وبالتّالي يصبح للمستهلك حرية الاختيار بين الأحسن والأجود والمنتوج الذي يناسب احتياجاته.

*إنّ التفتح على العالم سيزيد من النمو الاقتصادي.[75]

74- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية – افاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 87-88.

75- الذي يعتبر الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، أو هو الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي، أنظر : بوقشابية سمير، تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011 ، ص12-13.

*يترتب على الانضمام لهذه المنظمة اكتساب الحق في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا، ذلك لأنّ الجزائر دولة نامية، كما تمنح فرصة حماية الصناعات الناشئة من خلال التمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أحق مما هو مطلوب على صادرات الدول المتقدمة.

*تمّ اعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية ابتدءا من سنة 1999، وبالتالي المنتجات الجزائرية الصناعية التي تنتمي إلى هذه القطاعات تصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في الأسواق العالمية.

*قد يؤدي تقليص الحواجز في الأسواق العالمية إلى خلق فرص أوسع للجزائر بعد الانضمام لتصدير منتجاتها وذلك على المدى الطويل[76].

2-**الآثار السلبية:** بعد الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنّ الجزائر ستفقد القدرة على حماية الاقتصاد الوطني فإلى جانب الآثار الإيجابية نجد الآثار السلبية التي تنجم عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تتمثل في:

*إنّ صادراتنا الصنّاعية لا تتعدى 3% من اجمالي الصادرات الجزائرية وبالتّالي استحواذ صناعة المحروقات على الصناعات الوطنية، وهذا ما يزيد من تبعيتنا للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصنّاعية.

*ارتفاع تكاليف الانتاج الذي يرافقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة، وغياب الخبرات اللاّزمة في المكان المناسب لها ممّا يعود بالضرر على النّسيج الصناعي الجزائري[77].

*احتمال سقوط الصناعة الوطنية في مصيدة التّغيرات الاقتصادية .

76- سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 86-87.

77- هذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الانتاج في المؤسسات الإنتاجية .

*اغراق السوق بالسلع الأجنبية لأنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني فتح السوق أمام 148 عضو وهذا ما يعني اغراق السوق بالسلع الأجنبية[78].

*تأخر التكنولوجيا المستعملة .

*تحرير تجارة السلع يترتب عنها زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية ممّا يؤول إلى تقليص نشاط المنشآت الصناعية وارتفاع معدّل البطالة وما ينتج عنه من آثار سلبية واقتصادية

*تقليص صلاحيات الدّولة في اتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة .

ثانيا-الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي: حاولت الجزائر اصلاح هذا القطاع، عن طريق ادخال تعديلات وتغييرات عديدة على السياسة الزراعية، ذلك لما أحسّت به من اهمال للمجال الفلاحي، وللإشارة فإنّ الجزائر لا زالت تعاني من التّبعية الغذائية رغم الامكانيات التي تمتلكها، فإصلاح القطاع الزراعي وإنعاشه سيساعد على التحرر من التبعية الغذائية أو التقليل منها على الأقل، ويتم اصلاح هذا القطاع بالقضاء على أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي وانطلاقا من هذه الوضعية، فإنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عنه عدّة أثار وانعكاسات على هذا المجال [79]والتي سيتم التطرق إليها:

1-**الانعكاسات الايجابية:** رغم الواقع الذي يعيشه القطاع الفلاحي الجزائري إلا أنّ انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يكون له آثار ايجابية على هذا المجال، والتي قد تؤدي إلى تحسينه وتطويره، ومن أهم الآثار الايجابية المرتقبة على المجال الزراعي نذكر:

78- وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب نظرة المستهلك الجزائري أنّ الأفضل هو أجنبي .

79- منتاوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع : مالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص 131.

*الاستفادة من تخفيض الفاتورة الفلاحية، وذلك أن تستغل الجزائر الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية استغلالا أمثل من أجل رفع الانتاج، وبالتالي تقليل الفاتورة المتعلقة باستيراد المواد الغذائية.

*زيادة الانتاج الوطني وذلك يرفع الدّعم عن الصادرات الفلاحية.

*قدرة الانتاج الوطني على منافسة المنتوجات الفلاحية غير المدعمة ممّا قد يؤهله لاخلال ما كان في السوق الدّولية[80].

*السماح بتنفيذ الالتزامات الخاصة بالزراعة بنسب أقل من الدول المتقدمة لتخفيض قيمة دعم التّصدير.

*تخفيض قيمة الصادرات المدعمة من السلع الزراعية[81]، وهذا يمكن الجزائر من انعاش حقيقي لقطاعها وجعله قادرا ومنافسا في السوق الدولية.

*انتعاش الانتاج المحلي وقد يكون لإلغاء الدّعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتوجات الزراعية في الدول النّامية، التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة خاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان.

*امكانية حصول الدول النّامية ومنها الجزائر على تقنية حديثة في مجالات عديدة[82].

80- « الاقتصاد الجزائري ما بين الواقع والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة »، 2009/09/08 http//www.startimes.com

81- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 116-117.

82- الوافي آسيا، التّكتلات الاقتصادية وحرية التّجارة في اطار المنظمة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 110.

2- الانعكاسات السلبية: لقد عانى القطاع الفلاحي الذي تقدر نسبة مساهمته في اجمالي الانتاج الداخلي ب 11 % ويشغّل 24 % من اليدّ العاملة التهميش والإهمال وهذا في مختلف مخططات التنمية بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في [83]:

*ضعف المردود.

*عدم قدرة الانتاج الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي، جعلنا في تبعية دائمة للخارج[84].

*توسّع العمران على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، كسهل متيجة الذي تقلصت أراضيه الزراعية.

*فاتورة الجزائر تبلغ 31% من الوردات الفلاحية، إذ يؤدي هذا إلى عبء كبير على ميزان المدفوعات ومن ثمّ ضعف القدرة على سداد الدّيون الخارجية[85].

ثالثا- الآثار المتوقعة على قطاع الخدمات : عرف هذا القطاع عدّة اصلاحات لمواكبة التّطورات العالمية، لكنّ رغم هذه الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، فلم يرق بعد قطاع الخدمات في الجزائر إلى القدرة على المنافسة الأجنبية، بسبب الوضعية المتدهورة لإنتاج وتصدير الخدمات في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سيعقد من مهمة انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على مسار تحرير الخدمات، بحيث لم تهيئ الظروف المناسبة بعد تحويل المزيد من الفائض التجاري الناتج عن استهلاك الخدمات التجارية المختلفة نحو الدول الموردة بما يعيق تطور القطاعات الخدماتية المحلية لاسيما القطاعات الناشئة خاصة-

---

83- سلطاني فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 183.

84- مثلا يبلغ الانتاج المحلي من الحليب 1 مليار لتر سنويا، وهو يغطي 1/3 من الطلب المحلي والباقي يستورد، أمّا القمح فإنّنا نستورد حوالي 80% من الطلب المحلي خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية .

85-« المنظمة العالمية للتجارة»، http:// www.startimes.com

القطاع الخاص[86]، فإذا انظمت الجزائر إلى هذه المنظمة سيرتب هذا الانضمام آثار إيجابية وآثار سلبية فهذا القطاع مازال يعاني من نقائص وخاضع للاحتكار الدولة وغير قادر على اقتحام أبواب المنافسة الأجنبية.

1- **الآثار الإيجابية :** تظهر هذه الآثار في عدّة مجالات :

***في مجال النقل البحري:** إنّه بإمكان الجزائر تحقيق مكاسب إذا استطاعت السيطرة على المشاريع الخاصة في مجال تسيير واستعمال اليدّ العاملة المحلية، ممّا سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ونقل الخبرة للعامل الجزائري وذلك بفضل الاحتكاك مع المهارات الأجنبية.

***في مجال السياحة :** بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي[87] للجزائر ووجودها على شريط ساحلي يقدر ب 1200 كم واحتوائها على كمّ هائل من الآثار القديمة، سوف يؤدي إلى تطوير المقدرة الاستيعابية للمنشات السيّاحية، وزيادة التدفق السياحي، لذا فتحرير هذا القطاع سوف يسمح بجلب عدد هائل من اليد العاملة، وزيادة حجم الاستثمارات السياحية التي تعتبر ضئيلة مقارنة مع مساحة الجزائر وتنوع مناطقه[88] .

***في مجال التّأمين :** بعد فتح مجال التأمين أمام الخواص فإنّه يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق، إذ يعود ذلك بالنفع على المواطن الجزائري، من خلال تقديم خدمات ذات مستوى رفيع

86- مجال السياحة، البنوك، الرحلات والمواصلات، أنظر بوطمين سامية، مرجع سابق، ص 280.

87- الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر يتيح لها أن تصبح قطبا سياحيا وتوفير أنواع عديدة من السياحة ساحلية، صحراوية، وجبلية وهذا يضمن خروجها من دائرة الاعتماد شبه الكامل على قطاع المحروقات، حيث تعمل على تنمية القطاع السياحي وتطويره على خلق تنمية مستدامة، أنظر :زرمان كريم، « التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي»، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خنشلة، عدد 7 لسنة 2010.

88- بوشنافة صادق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة-حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 177 .

ويزيد من مدخرات الاقتصاد الوطني، ويساهم في انعاش الاقتصاد الوطني، فبإمكان الجزائر تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموّا بأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة[89].

2-الآثار السلبية : رغم الآثار الايجابية إلاّ أنّ تحرير قطاع الخدمات يتأثر سلبيا .

*اضمحلال الشركات الجزائرية لعدم قدرتها على منافسة الشركات العالمية الرائدة في ميدان النقل.

*اضافة إلى ما يتعلق بالخدمات السياحية كالفندقة فلم ترق إلى المستوى المطلوب حتى مقارنة مع تونس والمغرب ، فرغم الامكانيات الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي يندرج ضمن الآثار الإيجابية الذين يؤهلان الجزائر لأن تصبح منطقة استقطاب للسيّاح ، إلاّ أنّ النّقص الكبير في المرافق السياحية وضعف الخدمات قلّل من فرص استغلال الامكانيات السياحية الكبيرة في الجزائر[90].

الفرع الثاني

الآثار المتوقعة على الجانب الاجتماعي

1-الآثار السلبية تترتب عنه عدّة اثار سلبية وهي :

أ-القدرة الشرائية: وهي قدرة الفرد على شراء الخدمات والبضائع وفق مايسمح به دخله، وتتأثر بالدّخل أولا" و بغلاء الأسعار ثانيا، وقد أصبحت تمثل هامشا ومحل دراسة بعد تتالي الأزمات الاقتصادية وما يعرف بأزمة فائض الإنتاج إذ أدّى ضعف المقدرة الشرائية إلى تراجع الطلب بصفة دائمة في انهيار الاقتصاد .

89- كما أنّ الجزائر يمكن أن تستفيد من من مزايا نسبية في هذا المجال وتقوم بتصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نمو بأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة .

90- شريفي محمد، مرجع سابق، ص 138.

إذ تعرضت القدرة الشرائية إلى انخفاضات متتالية خاصة في 1994 حيث بلغت 11.82% لتتحسن في سنة 1999[91].

ب: البطالة : تعني عدم العمل وهي مشكلة اقتصادية كبرى تواجهها المجتمعات خصوصا المجتمعات العربية، إذ تعدّ من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أنّ أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى أخر حتى إنّها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، فهناك أسباب اقتصادية وأخرى سياسية[92]، ولكنّ كلا منهما يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة [93].

ج-خروج المستثمرين الصغار من السوق: نتيجة لتحرير الأسواق الداخلية و فتحها أمام الموردين وما ترتب من انخفاض قيمة التعريفة الجمركية عليهم، ورفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين الصغار سوف تخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين الصغار والمستثمرين الأجانب، فتسرّع من افلاس وخروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سوق المنافسة وبالتّالي تفقير العديد من الأسر

د-الفقر: ينتج عن تدهور القدرة الشرائية وتسريح العديد من العمال من المؤسسات وافلاس الكثير من هذه المؤسسات التي تهدد كيان المجتمع والعائلة الجزائرية بصفة خاصة، حيث تعيش معظم العائلات في فقر تعجز حتى عن تلبية حاجاتها الضرورية من مأكل ومسكن[94]..الخ .

91- عساس ايمان، مرجع سابق، ص 148.

92- انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد التي تملك رؤوس أموال عالية إلى دول فقيرة لرخص اليدّ العاملة، كثرة الاعتماد على التّكنولوجيا والآلات بدلا من العملات البشرية في عملية اتمام وانجاز العمل والزيادة في الضرائب تسبب في احداث البطالة.

93- سجل معدل البطالة تطورا مستمرا حيث كان في سنة 1992 يقدر ب 23.8 إلى 33.9% في سنة 1998 ، حيث كان المتوافدون على سوق العمل 250 ألف طالب عمل وأصبح 300 ألف طالب عمل والسبب الأساسي لذلك هو ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، أمّا بالنسبة للقطاع الزراعي فقد وصل عدد البطالين في الجزائر سنة 2000 إلى 2.4 مليون بطال بعد ما كانوا سنة 1997 2.3 مليون، أنظر : عساس ايمان، المرجع نفسه، ص 149 .

94- حيث سجلت الإحصائيات التالية عن انتشار الفقر:

-10% من أطفال الجزائر محرومون من الدراسة.

هـ- **الطبقية :** في ظل انتهاج الرأسمالية وفتح الأسواق الجزائرية على العالم، سادت فكرة الغنيّ يزداد غنى والفقير يزداد فقرا وتسرّع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع ووجود الفروقات في المجتمع وسمح بظهور طبقيتين الطبقة الرأسمالية القيادية وطبقة العمال المنقادة، وهو ما يلاحظ في المجتمع إذ هناك طبقة الأغنياء التي تتحكم في زمام الأمور للبلاد وطبقة العمال التي تعيش في خدمة الطبقة الأولى وتحت رحمتها .

2-الآثار الإيجابية : بالرغم من كلّ السياسات المترتبة على الهيكل الاجتماعي الجزائري من جرّاء فتح الأسواق، ستستوقفنا بعض الآثار الإيجابية التي يمكن التطرّق إلى بعضها :

أ- **تنمية وتطوير خبرات العمال :** نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة واستراتيجيات الانتاج المطبقة على الجزائر والدورات التكوينية للعمال والشراكة في التسيير، برزت خبرات عمالية محلية مؤهلة قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة ودفع عجلة التنمية المحلية بطرق مقاييس عالمية.

ب- **تنويع ثقافة الاستهلاك :** سمح دخول المستثمرين الأجانب بتقريب سلع وخدمات بأسعار معقولة وجودة عالية للمجتمع الجزائري كالانترنيت والتكنولوجيا المتطورة حيث اتّسعت دائرة حاجيات الأفراد وتغيرت ثقافة استهلاكا تهم نحو الأفضل .

ج- **تحسن الخدمات المالية :** ظهر مؤخرا في الجزائر تحسن ملحوظ في الخدمات المالية وخدمات شركات التّأمين، كان هذا نتيجة لتبنّي هذه المؤسسات لتقديم خدمات على المقاييس العالمية وكذا اعادة هيكلة العديد منها اضافة إلى استفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من

- 30.000 طفل يموتون سنويا.
- 40 % من سكان الأرياف يعيشون تحت خطر الموت فقرا وجوعا .

حيث أدرج أكثر من 14 % من بين هؤلاء يعيشون فقرا مدقعا وأقرت الدراسات بوجود 64 بلدية فقيرة على المستوى الوطني أغلبها في الهضاب العليا، أنظر : شرماط سالم، مرجع سابق، ص 166-169.

طرف المؤسسات العالمية المالية، وكذا تغيير ذهنية المجتمع الجزائري ورغبته في التعامل مع هذه المؤسسات الخدماتية، وإذا لم تتخذ التّرتيبات اللاّزمة لمواجهتها والتقليص من حدّتها، سوف يتأزم وضع الهيكل الاجتماعي الذي يعتبر بمثابة ركيزة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني

الآثار المتوقعة على المجال المالي والمصرفي

ظلّ القطاع المالي والمصرفي إلى وقت قريب جدّا مقتصرا على ملكية الدول فقط، وإن ظهرت في السنوات القليلة بعض المؤسسات البنكية التأمينية وإذا كانت الدول المتقدمة تحصد العديد من المكاسب من جرّاء تحرير الخدمات المالية والمصرفية، فإنّ الدول النّامية ومن ضمنها الجزائر قد تعاني من بعض السلبيات كمواجهة مشاكل في سعر الصرف، وأثر ذلك على حفظ القدرة التنافسية في الاقتصاد المحلي وخاصة في ظلّ غياب سوق تداول الأوراق الحكومية المالية، ولكن هذا لا ينفي وجود الكثير من الايجابيات[95]، ففي هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة أهم هذه الانعكاسات السلبية(الفرع االأول) وكذا الانعكاسات الايجابية (الفرع الثاني) ويتم في هذا المطلب معالجة النّقاط المشار إليها وفق ما يلي :

الفرع الأول

الانعكاسات السلبية على المجال المالي والمصرفي

إنّ أهم الآثار التي يمكن وقوعها من جرّاء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تنعكس سلبا على المجال المالي والمصرفي نذكر :

95- باحميد فاروق، مرجع سابق، ص 102.

*اتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة حيث أنّ هناك مجالات رئيسية في سياسات اقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التّحرير مثل: رقابة على النّقد والسياسة الإئتمانية.

*فتح الأسواق بشكل مباشر سيؤدي إلى توفر مصاريف أجنبية بكثرة وهذا ما يجعل المصاريف المحلية تحت منافسة غير متكافئة وهذا ما يترتب عنها مخاطر الإفلاس .

*التّعرض إلى هجمات ومخاطر هروب الأموال الوطنية .

*التّخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.

*تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة .

*إنّ البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا للانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.

الفرع الثاني

الانعكاسات الايجابية على المجال المالي والمصرفي

كما يتوقع أن يؤدي انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية آثار إيجابية على المنظومة المصرفية والتي تتمثل في :

*تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى وجودة تلك الخدمات وتطويرها باستمرار[96].

96- زيدان محمد،« الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي»، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد 2004/03 ، ص 139 .

*تقوية المنافسة والحدّ من الاحتكارات القائمة في هذا القطاع، وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات المهنية

*تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

*تطوير القطاع المصرفي في الجزائر بسبب انفتاح الأسواق الجزائرية أمام موردي الخدمات المصرفية .

*الحدّ من زيادة حجم الدّيون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر[97].

*زيادة معدّل النّمو الاقتصادي [98].

*تحديث النظام المصرفي والمالي قد يؤدي إلى الحدّ من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

*الاسراع في تجسيد الاصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد والقرض تماشيا مع التطورات العالمية ومحاولة الوصول إلى المستويات العالمية.

*رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية [99] .

97- حيث انتقل حجم الدين من 4.12 مليار دولار سنة 1986 إلى 9.34 مليار دولار سنة 1993 ويظهر هذا العبء من خلال الحالة المأساوية لمستوى خدمات الديون الصادرات كحصة في الصادرات حيث انتقلت من 35.8 % سنة 1985 إلى 86 % سنة 1993، أنظر : روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 230.

98- الذي يعرف على أنّه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، أو هو الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي .

99-زيدان محمد، مرجع سابق، ص 140.

المبحث الثاني

الاجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الجزائري

بما أنّ الجزائر بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لذا يجب على السلطات المعنية العمل على تحضير المؤسسات الوطنية، وتأهيلها لدخول جوّ المنافسة التي ستكون صعبة، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتيح للجزائر فرصة لحماية مؤسساتها[100]، ونظرا لضالة الآثار الإيجابية بالمقارنة مع الآثار السّلبية المتوقعة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتوجب على الجزائر العمل على تثمين اندماجها من خلال الاتفاقيات[101](المطلب الأول) أو الاستثناءات (المطلب الثاني). .

المطلب الأول

حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات

يجب على الجزائر بالرّغم من تأخرها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة العمل على استغلال جميع الفرص المتاحة وبشكل جدّي حتى تقلل من الآثار السّلبية التي قد تمسّ مختلف القطاعات، وتتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقية الاجراءات الوقائية (الفرع الأول) وكذا اتفاقية الخدمات (الفرع الثاني).

100- منتاوي محمد، مرجع سابق، ص 151 .

101- سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 96 .

الفرع الأول

اتفاقية الاجراءات الوقائية

إنّ اجراءات الوقاية ماهي إلاّ اجراءات حكومية لحماية الصنّاعات الوطنية من التّضخم الكمّي في مستوردات ومنتجات معينة، بموجب اتفاق الوقاية والمادة 19 من اتفاق الغات 1994 التي تنص على شرط الوقاية حيث أتيح للطرف المتضرر من الواردات أن يتخذ مجموعة من التدابير الوقائية، من زيادة في التعريفات الجمركية على المستوردات محل التدابير، تحديد أنظمة على السلعة المستوردة، فرض رسوم اضافية عليها أو سحب التزام قدّمته بتنازلات جمركية على هذه السلعة.

ومن بين الأحكام الواردة باتفاقية الوقاية مايلي:

*تحديد الشروط الواجب توافرها لتطبيق اجراءات الوقاية المادة 02 وهي :

- أن تكون هناك زيادة في الواردات.

- أن تسبب هذه الزيادة في احداث ضرر جسيم بالصناعة المحلية.

- ضرورة اجراء التحقيق[102] قبل اتخاذ الاجراءات الوقائية وذلك وفقا لنص المادة 10 من اتفاقية *الغات 1994.*

*تطبيق اجراءات الوقاية والتي تتمثل في:

- زيادة في الرسوم الجمركية، أو فرض أعباء اضافية .

102- الهدف من اجراء التحقيق هو تقديم وجهات نظر الأطراف المعنية حول ضرورتها للمصلحة العامة، مع ضرورة اصدار سلطات التحقيق تقريرا ينفذ ما توصلت إليه من استنتاجات قانونية وعملية.

– قيود كمية[103]، وإذا تمّ اللجوء إلى هذا الإجراء اشترط الاتفاق أنّه يتعين أن لا ينخفض مستوى الواردات عن المستوى الذي كان عليه خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

الفرع الثاني

إتفاقية الخدمات GATTS

إنّ التجارة في السلع تختلف عن التجارة في الخدمات[104]وذلك فيما يتعلق بالأساليب والإجراءات الحمائية التي تواجهها، فالسلع تفرض عليها القيود الحمائية، بموجب القوانين الوطنية في الدولة المضيفة التي يقدم فيها المورد الأجنبي خدماته، لذا فإنّ تحرير التجارة في الخدمات لا يمكن تحقيقه بدون الغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبي، حيث تقوم اتفاقية الخدمات[105] على المحاور الاتية :

*اتفاقية المبدأ والأحكام العامة التي تخضع لها كل الدول الأعضاء وتتضمن شروط الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية [106]للموردين الأجانب، النّفاذ إلى الأسواق، الشفافية[107]، وهي كلّها أمور تعني تحرير التجارة في الخدمات.

103– سماتي حكيمة، أثر المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، فرع: القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2009–2010 ، ص 144 .

104– يشمل تصدير الانتاج سواء كان بضاعة أو خدمات وكانت إتفاقية التجارة تهدف إلى شمول مجال الخدمات بشكل مفصل هذا الهدف الذي تأخر عن موعد خمسين سنة، حيث ولد فيها 150 قطاعا خدماتيا تغطي كل الخدمات التي يمكن التفكير فيها والخدمات المالية بكل أنواعها التسلية والإعلام واالصاريف .

105– يشمل قطاع الخدمات: التأمين والخدمات المتعلقة به، البنوك والخدمات المالية الأخرى، أنظر : قويدري محمد، «انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية»، مجلة الباحث، عدد 2002/01، جامعة الأغواط، ص 19.

106– أن تعامل السلع المستوردة بعد خضوعها للتعريفة الجمركية نفس المعاملة التي تنالها السلع ذات المنشأ الوطني، أي أنّ التفرقة بين السلع المستوردة والوطنية يكمن في تحمل السلع المستوردة بالتعريفة الجمركية المقررة عليها فقط، ويعتبر هذا المبدأ مكملا لمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، أنظر : جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 86.

*إنّ قطاع الخدمات في الجزائر غير مؤهل لمنافسة الخدمات الأجنبية وعليه فإنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفتح الأسواق الجزائرية والأسواق الأجنبية، قد يهدد قطاع الخدمات، لذا يجب أن تكون هناك حماية ويجب على السلطات المعنية توفيرها من خلال جداول التي ستقدمها من مفاوضاتها الجارية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[108].

المطلب الثاني

حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات الواردة في اتفاقية المنظمة

يمكن حماية الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية التي قد تصيبه، من خلال مجموعة الاستثناءات من الاتفاقيات التي تمنحها الدولة، لذا سنتناول في (الفرع الأول) آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة، وفي (الفرع الثاني) الحق في استخدام القيود الكمية، والحق في الحماية ضدّ المنافسة غير العادلة (الفرع الثالث)، وفي(الفرع الرابع) سنتناول الحق في الحماية ضدّ الدّعم غير المشروع .

الفرع الأول

آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة

هي عبارة عن استثناء من آلية الوقاية الواردة في الاتفاق العام للوقاية[109]، حيث ينص الاتفاق العام بعدم اللّجوء إلى الحد من الواردات سواء بفرض قيود كمية، أو بزيادة الرسوم

107- هي المصداقية المطلوبة من كل عضو في الالتزام بالاتفاقية العامة أن يلتزم بأحكامها، ويتفرع عنها التزامين أحدهما ايجابي يتمثل في أنّ كل عضو يجب عليه اتخاذ ما يلزم من اجراءات لوضع جميع قةاعد هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، والثاني سلبي يجب على العضو أن يمتنع عن اتخاذ أي سلوك أو اجراء يعطل عمل هذه القواعد، أنظر : جابر فهمي عمران، مرجع نفسه، ص 82.

108- سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 98-99.

109- تتمثل العناصر التي تمّ الاتفاق بشأن الزراعة في : التعريفات الجمركية ويقضي الاتفاق بتحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية من القيود غير التعريفية بتحويلها إلى قيود تعريفية وتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا .

الجمركية كما تعهدت به الدولة في جدول تنازلاتها، إلاّ بإجراء تحقيق من قبل جهة محايدة داخل الدولة، وذلك كما يلي :

– أن يتقدّم المنتجون المحليون للسلعة المطلوب وقايتها أو حمايتها، والذين يدعون أنّهم تضرروا من تزايد الواردات الأجنبية، بطلب للسلطات المعنية.

– أن يتم اثبات هذا الضرر، وبعدها يتّم التّعويض .

والحالات التي يسمح للدول الأعضاء بالمنظمة رفع الرسوم الجمركية أو استخدام القيود[110] الكمية للحدّ من الواردات تتمثل في:

*زيادة الواردات كميّا عن حدود معينة.

*انخفاض أسعار سلعة ما في سوقها المحلي عن حدود معينة.[111]

الفرع الثاني

الحق في استخدام القيود الكمية

إنّ المادة 11 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة نصت على منع استخدام القيود الكميّة، ذلك أنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني تحويل كافة القيود الكميّة غير التعريفية إلى ضرائب جمركية لكن هناك استثناءات حيث يسمح فيها للدول الأعضاء بفرض قيود كمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات باستخدام القيود الكميّة كتحديد كمية السلع المستوردة، فالدّول النّامية ومن بينها الجزائر في حالة تعرّضها لعجز في ميزان مدفوعاتها تستخدم القيود الكمية، وعليه فإنّ هذا الاستثناء تستفيد منه الدّول النّامية أكثر من الدّول المتقدّمة لكونها أكثر تعرّضا

110– العمل على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الدول في فرض المواصفات والمقاييس اللازمة لحماية الانتاج المحلي أمام الواردات الأجنبية، وتحسين كفاءة الانتاج وتسهيل سير التجارة الدولية.

111– منتاوي محمد، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 189.

للعجز في ميزان مدفوعاتها، وكما نجد أيضا نصّ المادة 18 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فقد منحت استثناءا اضافيا للدّول النّامية باستخدام القيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها من خلال جانبين[112]،وكذلك يحق لها اللّجوء إلى استخدام القيود الكمية لحماية الصنّاعة الوطنية[113].

الفرع الثالث

الحق في الحماية ضدّ المنافسة غير العادلة (الإغراق) .

يعني الإغراق بمفهومه المبسّط: أسلوب البيع في أسواق الصادرات بأسعار أقل من أسعار بيع نفس السلع في الأسواق المحلية المنتجة لها [114]، وأحيانا ما تقوم المشروعات بتصدير منتجاتها بأسعار منخفضة جدّا حتى يمكنّها السّيطرة على الأسواق في الخارج والقضاء على المنافسة فلا يتحقق الإغراق لمجرد أنّ السلعة تباع بأقل من سعرها في البلد المصدر، بل يجب توفر شرطين أساسيين وهما :

112- الجانب الأول : يحق لهذه الدول اللجوء إلى القيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها بالرغم من عدم توفر الشروط اللازمة

- الجانب الثاني: يحق لهذه الدول اللجوء إلى القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية فهي تساهم عن طريق التوحيد القياسي في نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية

113- منتاوي محمد، ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 190

114- محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2007، ص 273 .

– أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى احداث ضرر ملموس للصناعة المحلية[115].

– ضرورة وجود علاقة سببية بين بيع السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر[116].

وبعد ثبوت واقعة الإغراق يتم اتخاذ الاجراءات[117]الخاصة لمكافحة الإغراق ومواجهته، وتكون هذه الإجراءات في شكل رسوم جمركية اضافية أو مايسمى برسوم مكافحة الإغراق. ومن أهم تحسينات مكافحة الإغراق نجد :

*تحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق.

*وجوب إجراء تحقيقات في وقوع الإغراق ووضع قواعد تفصيلية حول تلك الإجراءات .
*تنفيذ إجراءات مكافحة الإغراق ومدّة سريانها.... الخ.

115– الضرر الملموس يتمثل في : انخفاض المبيعات، الأرباح أو الاستثمارات.

116– هي وجود علاقة بين الواردات المدعومة والضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المتشابه ويستند تحديد هذه العلاقة على كل الأدلة المتوفرة على ذلك حيث تبحث السلطات أي عوامل أخرى غير الواردة المدعومة والتي قد تكون تسببت في نفس الوقت ضررا للصناعة المحلية مثل : الواردات غير المدعومة، انخفاض حجم الطلب وتغيير سلوك الاستهلاك.

117– الهدف منها منع دخول صادرات الدول المتخلفة كالإجراءات الجبائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التي تستهدف حماية المنتوجات والملابس.

الفرع الرابع

الحق في الحماية ضدّ الدعم غير المشروع

يكمن الدّعم في المزايا التي تقدمها الحكومات إلى المنتجين والمصدرين للمنتجات، والذي يترتب عليه تحسين أوضاعهم التنافسية في التجارة الدولية وبالتالي اعاقة المنافسة [118]، تخفيض الدّعم سيؤدي إلى الزيادة في الأسعار[119]، حيث يحدد الاتفاق أنواع الدعم حسب درجة مشروعية تطبيقه من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية كالآتي :

أ- **الدعم المحظور**: يسمى أيضا بالدّعم الأحمر وهو الذي يستوجب اتخاذ اجراءات ضدّه، نظرا للأضرار التي يسببها هذا النّوع من الدعم للصناعة المحلية للعضو الآخر، ويكون في الحالات التي يتجاوز فيها اجمالي الدّعم لمنتج معيّن 5 بالمائة من قيمة هذا المنتج، أو الدعم الممنوح لتغطية خسائر التشغيل التي تتحملها صناعة ما، أو الدعم الممنوح في صورة إعفاء من ديون مستحقة (المادة6).

ب- **الدعم المسموح به** :ويسمى بالدعم الأخضر حسب نص المادة8 من الاتفاق، وهو دعم لا يستوجب اتخاذ اجراءات ضده [120]مثل: الدعم المقدم للأبحاث الصناعية .

ج-**الدعم المسموح به مع شرط:** يتمثل الشرط في أن لا يسبب الدعم ضررا بالمصالح التجارية لدول أخرى، حيث أنّ كل دعم يزيد عن 5 بالمائة من قيمة السلعة، يعتبر ضارا بمصالح الدول الأخرى، ويستوجب اتخاذ اجراءات مضادة له.

118- بهاجيرات لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية(دليل للإطار العام للتجارة الدولية)، تعريب د/ رضا عبد السلام، مراجعة د/السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2009 .ص 49.

119- برزيق خالد، اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، فرع: "القانون الدولي العام"، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري-تيزي وزو،2008 ص 22.

120- تشترط فيه اخطار لجنة الدعم والرسوم التعويضية لمنظمة التجارة العالمية ببرامج الدعم المسموح به قبل تنفيذها لإعطاء فرصة للأعضاء من تقييم مدى انسجامها مع الشروط والمقاييس المحددة لهذا الدعم .

فهناك عدّة استثناءات لصالح البلدان النامية ومن بينها الجزائر التي تتمثل في امكانية قيام هذه البلدان بدعم صادراتها، وإعفاء المؤسسات المرتقب خوصصتها من ديونها، ودعم تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة، وعدم فرض الرسوم التعويضية على واردات المنتجات النّاشئة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أنّه لا توجد آثار ايجابية إلاّ وكانت هناك آثار وانعكاسات سلبية، وذلك على جميع المجالات الاقتصادية.

لهذا فعلى الجزائر بعد انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تعمل على استغلال جميع الفرص المتاحة لها بشكل جيد حتى تقلل من قيمة الآثار السلبية التي قد تمس مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى يمكن للجزائر أن تلجأ إلى استغلال بعض المزايا والفرص الممنوحة للدول النامية الأعضاء بهذه المنظمة لحماية الاقتصاد الجزائري وذلك باتخاذ اجراءات وقائية واتفاقيات الخدمات.

خـــــاتمة

في الأخير نستخلص أنّ المنظمة العالمية للتجارة جاءت لتحل محل اتفاقية الغات، وتغّطي النّقص الموجود فيها، فهي تمتلك الصلاحيات الكافية لتفادي النقائص التي عرفتها اتفاقية الغات.

لهذا تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في بعث الاقتصاد العالمي وتعتبر المحرك الأساسي له، ذلك لأنّها تقوم وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم السياسات الاقتصادية للعديد من الدّول الأعضاء بها، وذلك من خلال الشروط التي تقرضها عليها أثناء طلبها للانضمام.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النّامية التي قامت بعدّة اصلاحات للاقتصاد الوطني، حيث تهدف هذه الاصلاحات إلى ارساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي السائد.

ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تعدّ خطوة تتيح فرصا حقيقية للمؤسسات الوطنية للدخول في شراكة فاعلة مع الشركات العالمية والاستفادة من خبراتها .

وعليه فإنّ انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية تعتبر في حدّ ذاتها خطوة تساعد على اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وإيجاد فرص عمل للمواطنين الجزائرين بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات والخدمات الجزائرية للوصول إلى الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن يزيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من حجم الاستثمارات الأجنبية فيها ممّا يساعد اقتصادها الذي يعتمد على النّفط.

إنّ الجزائر وفي اطار مشروع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، قطعت عدّة أشواط ذلك كما سبق لنا القول فقد انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف.

وستجري الجزائر جولة مفاوضات جديدة في غضون أكتوبر المقبل، ووصفت هذه المفاوضات بالهامة والحاسمة في مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بحيث لا تزال الجزائر تتفاوض منذ 1987، وستكون الجولة 12 المرتقبة من المفاوضات ما قبل هذه الأخيرة، ولكنها ستحسم في القضايا العالقة وستقوم الجزائر بالردّ والإجابة على الأسئلة المتعددة المتكررة المطروحة، فالإشكال يبقى مطروحا ما مدى جدية الحكومة الجزائرية في مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

ومن هذا المنطلق سنتعرض لبعض الاقتراحات التي تتمثل فيما يلي :

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفاوض وذلك من خلال التّعاون الثنائي والجماعي.

– العمل على تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الأبحاث الزراعية وإدخال التقنيات الزراعية الحديثة، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي والاتجاه نحو التّصدير، مرورا بتطوير قطاع الصناعة والخدمات وكذلك قطاع الملكية الفكرية.

– التعاون العربي في مجال فتح الأسواق أمام المنتجات العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية لتسيير المبادلات.

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية:

I.الكتب :

1. الفتلاوي سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

2. اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، لبنان، 2003.

3. بن شهرة مدني، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.

4. بهاجيرات لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية(دليل للإطار العام للتجارة الدولية)، تعريب د/ رضا عبد السلام، مراجعة د/السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2009.

5. بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العامة وضرورة اصلاح الصندوق النقد الدولي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011.

6. جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009.

7. سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية–افاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

8. صلاح زيد الدين ، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9. علي علي ابراهيم، منظمة التجارة العالمية جولة الأوروجواي وتقنين نهب العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 .

10. لعشب محفوظ، المنظمة العالمية للتجارة م ع ت، سلسلة القانون الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

11. محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2007.

12. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

13. محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.

14. منتاوي محمد، ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، ، أسباب الانضمام- النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

15. هني أحمد، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (موفم)، الجزائر، 1992.

II.الرسائل والمذكرات :

أولا- الرسائل :

1. روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006 .
2. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011-2012.
3. مولحسان ايات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة (الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

ثانيا : المذكرات :

1. الوافي أسيا، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007 .
2. باحميد فاروق، اشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3. برزيق خالد، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام"، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2009
4. بوشناقة صادق، تحرير التجارة الخارجية وافاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة-حالة الجزائر-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
5. بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نظرية التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001 .
6. بوقشابية سمير، تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011 .
7. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012 .
8. حاج رابج نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2002.

9. حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر"1990-2000"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002 .
10. حفاف وليد، اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع : علوم التسير، تخصص التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 .
11. خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع: التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
12. دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الاصلاح الهيكلي، دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1989-1999)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
13. سلطاني فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدّولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
14. سماتي حكيمة، أثر المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع: القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009-2010.
15. شرماط سالم، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1999-2000.

16. شريفي محمد، الجزائر ورهانات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، الآثار الاستراتيجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة، الجزائر، 2003-2004 .
17. طاشت طاهر، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013/02/14.
18. عساس ايمان، اصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012 .
19. فتحي نسيمة، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، مذكرة لنيل الماجستير في القانون، فرع : قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.
20. مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر للفترة 1970-2003، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
21. منتاوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التّسيير، فرع: مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003 .
22. واضحي عثمان، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

VI- المقالات والمداخلات :

أ-المقالات :

1. بريكي غيور،" بحث حول المنظمة العالمية للتجارة" http:/www.barikanet.com

2. بودرامة مصطفى، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الحزائر بين الواقع والمشكلات» ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 09 لسنة 2009، ص ص 180-182.

3. زايري بلقاسم،«أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر» على الموقع : manifest.univ-ouargla.dz، ص ص 5-7.

4. زرمان كريم، «التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي »، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خنشلة، عدد 7 لسنة 2010، ص ص 195-198.

5. زيدان محمد، « الاثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي،» مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد 2004/03 ، ص ص 139-141.

6. عيساني سفيان ، «مخاطر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة»، www.djazairess.com/akhbarlyoum/

7. قويدري محمد، «انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية» ، مجلة الباحث، عدد 2002/01، جامعة الأغواط ، ص ص 19-21.

8. «جولة جديدة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة في فيفري 2014»، منتاويwww.echouroukonline.com.

9. محمد، ناصر دادي عدون، «انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة»: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، عدد 2004/03، ص ص 70-72.

ب-المداخلات :

1. بوخلو مسعود،" نجاعة دور المنظمة العالمية"الويبو"في حماية الملكية الفكرية"، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و29 أفريل 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص ص 246-250.
2. حمادي نوال، "حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص ص 285-288.
3. مغاري عبد الرحمان، "انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، ص ص 14-16 .

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية :

Livres :

1. GERARD Marie Henry, Le FMI, Groupe Studyrama, Paris, 2009.

2. GERARD MARIE Henry , Le FMI, Groupe Studyrama, Paris, 2012.

3. KCODGOH Edgeweblime, Le FMI En Afrique, L'Harmattan, Paris, 2012.

4. ROLAND Seroussi, Les nouveaux gendarmes du monde- GATT, FMI et Banque mondiale, Groupe ISC management, France, 1994.

Thèses et mémoires

1. BELLAL Samir, *Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie-une approche en termes de régulation,* Thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, Université Lumière de Lyon 2, Faculté de gestion et de sciences économiques, 2010-2011.

VII- الوثائق :

1.«الاقتصاد الجزائري ما بين الواقع والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة» http//www.startimes.com،

2.«المنظمة العالمية للتجارة » www.startimes.com

3.«اندماج البلدان النامية »، منتديات ستار تايمز، www.startimes.com

VIII. Références Internet

1_ www.mincommerce.gov.dz .

فهـــــرس المحتويات

اهداء

كلمة شكر

قائمة المختصرات

مقدمة.....2

الفصل الأول : مآل ملف انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية.....5

المبحث الأول :الاصلاحات المعتمدة من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية.....7

المطلب الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.....8

الفرع الأول: تأثير أزمة سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري.....9

الفرع الثاني : كيفية مواجهة أزمة 1986.....11

الفرع الثالث : تقديم طلب انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمر.....13

المطلب الثاني : أسباب ودوافع طلب الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة....15

الفرع الأول : تحفيز وتشجيع الاستثمارات.....16

الفرع الثاني : مسايرة التجارة الدولية 17

الفرع الثالث : البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة.....18

الفرع الرابع : الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأعضاء بالمنظمة.....19

المبحث الثاني :المراحل المتبعة من طرف الجزائر في سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....20

المطلب الأول : شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....21

الفرع الأول : الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.....22

أولا : الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات 22

ثانيا : الشروط التفاوضية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.....23

الفرع الثاني : الشروط المتعلقة بالاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة.....25

الفرع الثالث : الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع وتجارة المواد الغذائية.....26

أولا : الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع.....26

ثانيا : الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة المواد الغذائية.....28

المطلب الثاني : الاجراءات التي اتبعتها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....28

الفرع الأول : المرحلة الأولى1987-1996 تقديم طلب الانضمام 29

الفرع الثاني : المرحلة الثانية تقديم مذكرة الانضمام.....30

الفرع الثالث : مرحلة المفاوضات (1996- 2002).....31

أولا : الفترة من 1996-1998.....31

ثانيا : الفترة من 2000-2002.....32

الفرع الرابع : مرحلة ما بعد 2002.....33

خلاصة الفصل الأول 36

الفصل الثاني: الانعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....37

المبحث الأول : الآثار المتوقع انعكاسها على الاقتصاد الجزائري.....38

المطلب الأول : الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.....38

الفرع الأول : الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي.....39

أولا: الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي.....39

ثانيا : الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي.....41

ثالثا : الآثار المتوقعة على قطاع الخدمات 43

الفرع الثاني : الآثار المتوقعة على الجانب الاجتماعي.....45

المطلب الثاني : الآثار المتوقعة على المجال المالي والمصرفي.....48

الفرع الأول : الانعكاسات السلبية على المجال المالي والمصرفي.....48

الفرع الثاني : الانعكاسات الايجابية على المجال المالي والمصرفي.....49

المبحث الثاني : الاجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الجزائري.....51

المطلب الأول : حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات.....51

الفرع الأول : اتفاقية الاجراءات الوقائية.....52

الفرع الثاني : اتفاقية الخدمات GATTS 53

المطلب الثاني : حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات.....54

الفرع الأول : الية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة.....54

الفرع الثاني : الحق في استخدام القيود الكمية.....55

الفرع الثالث : الحق في الحماية ضدّ المنافسة غير العادلة(الاغراق).....56

الفرع الرابع : الحق في الحماية ضدّ الدعم غير المشروع.....58

خلاصة الفصل الثاني.....60

خاتمة.....63

قائمة المراجع.....66

فهرس المحتويات 75